



الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي
والبحوث العلمي

2020 / 16

تونس في 04 ماي 2020

من وزير التعليم العالي والبحث العلمي
إلى

السيدات والسادة رؤساء الجامعات
السيدات والسادة المديرين العامين بالإدارة المركزية
السادة المديرين العامين للمؤسسات العمومية للبحث العلمي
السادة المديرين العامين لدواوين الخدمات الجامعية
السيدة المديرية العامة لمدينة العلوم
السيد المدير العام لقصر العلوم بالمنستير
السيد المدير العام لمركز النشر الجامعي
السيد المدير العام لمركز الحساب الخوارزمي

الموضوع: حول إعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2021.

وبعد، في إطار إحكام إعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2021، فإن كل الهياكل
الراجعة بالنظر للوزارة مدعوة إلى الشروع في إعداد ميزانياتها في انتظار صدور منشور السيد
رئيس الحكومة في الغرض

ويعتبر مشروع ميزانية 2021 استثنائيا باعتبار الظروف الطارئة التي تعيشها تونس والعالم وانعكاساتها المنتظرة على مستوى النمو والمالية العمومية، وعليه فأنتم مدعوون إلى تقديم تقديرات لميزانية 2021 تراعي الضغوطات المالية بترشيد المصاريف بجميع أنواعها والعمل على مزيد تعبئة الموارد الذاتية.

وللغرض يرجى اعتماد المنهجية التالية عند ضبط الحاجيات:

✓ ضبط التوجهات الإستراتيجية وإعداد إطار الأداء (الأهداف ومؤشرات قياس الأداء) مع تحديد الأنشطة المبرجة للسنة القادمة والحرص على ملائمة التقديرات المالية مع الأهداف المضبوطة والأنشطة المبرجة لبلوغ الأهداف طبقا لأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية مع مراعاة الاكراهات المالية.

✓ تقييم إنجازات سنة 2019 الكمية والنوعية وذلك على مستوى الموارد والنفقات وبيان انعكاساتها عند الاقتضاء على ميزانية 2020 و2021.

✓ إعداد مشاريع أطر النفقات متوسطة المدى على ثلاث سنوات مع توزيع التقديرات حسب طبيعة النفقات وحسب الأنشطة والمشاريع المبرجة.

❖ بالنسبة لنفقات التأجير: الضغط على كتلة الأجور في إطار التوجه العام للدولة

وذلك من خلال:

- ضبط الحاجيات الضرورية من الإنتدابات بصفة دقيقة مع بيان توزيعها والمهام الموكولة إليها بعد الأخذ بعين الاعتبار إعادة التوظيف للموارد البشرية المتوفرة والاقتصار على الحاجيات المتأكدة وخاصة تلك المتعلقة بتسيير هياكل جديدة.
- ضبط الحاجيات من الساعات الإضافية بدقة بالنظر لحجم ساعات التدريس وإطار التدريس المتوفر مع العمل على ترشيدها،

- تقدير الاعتمادات المالية المتعلقة بتأجير الإشراف ومناقشة الأعمال التي تختم الدراسات الجامعية ومنحة التحفيز بالدقة اللازمة، وبصفة مستقلة عن تلك المتعلقة بالساعات الإضافية.

- ضبط عدد الأعوان المرخص فيهم إلى حدود 31 ديسمبر 2020 مع تقديم قائمة إسمية حسب السلك و الرتبة.

❖ بالنسبة لنفقات وسائل المصالح:

- مزيد التحكم في نفقات التسيير وترشيدها والأخذ بعين الاعتبار توظيف الفواضل المسجلة بميزانية 2019 مع تقديم كشف دقيق ومفصل لوضعية الفواضل وبرنامج استعمالها ووضعية المتخلّلات وبرنامج تسويتها.

- العمل على تعبئة الموارد الذاتية بالاعتماد على جميع الامكانيات والموارد المتوفرة مع السعي إلى إيجاد مجالات جديدة للتمويل في إطار التفتح على المحيط والتعاون الدولي وغيرها.

❖ بالنسبة لنفقات التدخلات:

- يتم ضبط الأولويات مع بيان الانعكاسات المتوقعة للتدخلات المبرجة بالنظر إلى أهداف المؤسسة.

- بالنسبة للنفقات التي كانت مدرجة ضمن قسم التمويل العمومي سابقا فإنه يتم ادراجها بقسم التدخلات وسيتم ترسيم اعتمادات تعهد مساوية لاعتمادات الدفع الخاصة بها.

❖ بالنسبة لنفقات الإستثمار:

✓ المشاريع المتواصلة:

- إعطاء الأولوية في رصد الإعتمادات إلى المشاريع والبرامج التي هي في طور الإنجاز والحرص على ضبط حجمها على أساس الإنجازات المادية والمالية المسجلة إلى غاية شهر ديسمبر 2019 والمنتظرة بالنسبة لسنتي 2020 و 2021.

- تقديم كشف مفصل حول فواضل العنوان الثاني للميزانيات السابقة مع تقديم برنامج وبرنامج تنفيذ المشاريع غير المنجزة لاستكمالها كليا.

✓ المشاريع الجديدة:

* مشاريع البناء والتوسعة:

يتم العمل بمقتضيات منشور السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي عدد 02 المؤرخ في 15 جانفي 2020، من خلال إحالة المشاريع المصادق عليها من قبل رؤساء البرامج إلى اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية بوزارة التنمية والاستثمار و التعاون الدولي.

* مشاريع التهيئة:

تقدم البرنامج الوظيفي والتقديرات المالية المفصلة والدراسات المنجزة إن وجدت *
اقتناء التجهيزات:

تقدم قائمة في الإقتناءات المبرمجة بالنسبة لمشاريع التجهيز مع بيان الجدوى والمستفيدين ويتم إرفاقها بمجرد التجهيزات المتوفرة حاليا والتقديرات المالية.

* وسائل النقل:

تقدم قائمة في الإقتناءات المبرمجة مرفوقة بمجرد في وسائل النقل المستغلّة حاليا ووسائل النقل التي تمّ التفويت فيها والتي يقترح تعويضها.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتمّ تحميل مشروع الميزانية على الرابط www.gbo.mes.rnu.tn وإرساله في نسخة إلكترونية عبر البريد الإلكتروني budget.daf.mes@gmail.com إلى جانب النسخ الورقية

ونظرا لأهمية الموضوع، فالرجاء إيلاء الأمر العناية اللازمة حتى يتسنى احترام الآجال المحددة لتقديم مشروع الميزانية إلى وزارة المالية، علما وأنه قد حُدّد تاريخ **29 ماي 2020** كآخر أجل لموافاة الوزارة بمشاريع ميزانيات مؤسساتكم.
مع ترتيب المشاريع حسب الأولوية.

والسلام.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
سليم شوري

